

جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

شهادة المشاركة

يسر ويشرف مدير مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية تقديم هذه الشهادة إلى الدكتورة

خنوس سميحة؛ جامعة تلمسان، تقديراً لمشاركته في الملتقى الدولي حول:

"الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الأمن والتنمية: إقليمياً ودولياً"

بمداخلة موسومة بـ "دراسة قياسية للتبادل الجزائري التركي"

الذي جرى حضورياً وافترضياً يومي الأربعاء والخميس الموافق لـ 3 و 4 ماي 2023.
شاكرين إسهامكم في إنجاح هذا الملتقى.



أ. د. عياد محمد سمير
مدير المخبر

مدير المخبر

استمارة المشاركة

1-الاسم: سعاد

اللقب: عبيد

الرتبة: طالبة دكتوراه

التخصص:اقتصاد كمي

المؤسسة: - جامعة آكلي محند أولحاج ،البويرة- الجزائر

البريد الالكتروني:s.abid@uni-bouira.dz

الهاتف: 00213541995022

2-الاسم: فريد

اللقب:طهراوي

الرتبة: استاذ محاضر أ-

التخصص:اقتصاد تطبيقي

المؤسسة: - جامعة آكلي محند أولحاج ،البويرة- الجزائر

البريد الالكتروني: f.tahraoui@univ-bouira.dz

الهاتف: 00213673207079

3- الاسم: سميحة

اللقب:خنوس

الرتبة: دكتورة

التخصص:اقتصاد كمي

المؤسسة: - جامعة يحي فارس المدينة - الجزائر

البريد الالكتروني:samihakhanous@gmail.com

الهاتف: 00213672345442

المحور المشارك فيه: المحور الثاني

عنوان المداخلة : دراسة قياسية للتبادل التجاري الجزائري التركي

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة العوامل المؤثرة على التبادل الجزائري التركي من خلال نموذج الجاذبية بنوعيه البسيط و المركب وتحديد مدى تأثير هذه المحددات على حجم المبادلات بين البلدين .

اظهرت نتائج تطبيق نموذج الجاذبية الاساسي بالنسبة لصادرات الجزائر لتركيا ان المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الاجمالي لتركيا وعدد السكان بما لها علاقة طردية مع حجم هذه الصادرات عكس المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وعدد سكانها) التي كانت عكس التوقعات بسبب تأثيرها السلبي على حجم الصادرات، اما نتائج تطبيق نموذج الجاذبية المعدل فنتائجه كانت كما هو متوقع حيث ان كل المتغيرات المستقلة السابقة لها علاقة طردية بحجم صادرات الجزائر اما المسافة فوجدنا ان لها تأثير سلبي على هذه الصادرات في النموذجين.

اما الواردات فكانت للمتغيرات التفسيرية الناتج المحلي وعدد السكان للبلدين تأثير ايجابي على واردات الجزائر من تركيا كما هو متوقع

المقدمة:

شهدت العلاقات الجزائرية التركية حركة لافتة في السنوات الاخيرة على جميع الاصعدة خاصة بعد اتفاقية الصداقة والتعاونوقعة بين البلدين سنة 2006، وترتكز هذه العلاقة على ثلاث مفاصل رئيسية هي الاقتصاد والسياسة والتاريخ اهمها الجانب الاقتصادي ، فمع بداية الالفية الثانية لم يكن في الجزائر سوى سبع شركات تركية والان وصل العدد لما يزيد عن 13000 شركة (الزعيبي، 2022) .

باعتبار التجارة الخارجية من القضايا الهامة نظرا لما تتضمنه من جوانب وتأثيرات اقتصادية مختلفة ركز البلدين على رفع الحجم التبادل التجاري بينهما فوصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين الى 4 و 5 مليارات دولار سنويا (paylasin, 2022)، لذلك تهدف هذه الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة عليها. اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية و القياسية حولها والتي تحاول تحديد مختلف المحددات والعوامل المؤثرة في تدفقات التجارة الخارجية ، منها ماتدرج متغيرات اقتصادية بحتة و منها من تدرج مع المتغيرات الاقتصادية متغيرات اخرى ذات طابع اجتماعي او جغرافي ، يسمى هذا النوع من النماذج " نموذج الجاذبية" و الذي حظي بأهمية كبيرة لدى أالاقتصاديين .حاولنا في هذه الدراسة تطبيق نموذج الجاذبية لتحديد العوامل المؤثرة على الصادرات الجزائرية لتركيا وعليه لمناقشة هذا الموضوع يستوجب علينا الاجابة على الاشكالية التالية:

ماهي محددات التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا ؟

وللإجابة على هذا التساؤل والإمام بحوثيات الموضوع نستعين ببعض التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كان تطور التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا طول مدة الدراسة ؟

-ماهي اهم المحددات تطور التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا ومانوع تأثيرها؟

الفرضيات:

انطلاقا من الاشكالية وما تم التطرق اليه كانت الفرضيات كما يلي:

-يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي للدولتين من العوامل المؤثرة ايجابا

على حجم التبادل الجزائري التركي

-يؤثر البعد المكاني(المسافة) سلبا على حجم التدفقات الخارجية بين الجزائر وتركيا

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف نلخص اهمها :

- تقديم محددات العلاقة التجارية بين الجزائر وتركيا وتطورها عبر الزمن

- تقديم اهم العوامل المؤثرة على المبادلات التجارية الخارجية للجزائر مع تركيا.

- صياغة و تقدير نماذج قياسية خاصة للتبادل الثنائي بين الجزائر وتركيا

منهجية الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة العلاقة التجارية الجزائرية

التركية ، أما الجانب التطبيقي للقيام بالدراسة القياسية فقد استخدم المنهج القياسي الكمي عن طريق

استخدام نماذج الجاذبية باستخدام برنامج Stata.

1. محددات العلاقات الجزائرية التركية

تتحدّد العلاقات الجزائرية التركية بعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى كالاتي: (رمدوم، 2021، الصفحات

- **عوامل شخصية:** ترتبط المحددات الشخصية بالهوية والقيم والخصائص القومية والإيديولوجيا والقيم الثقافية والشخصية لصناع القرار في البلدين يمكن لهاته العوامل تحديد توجهات العلاقات الجزائرية التركية.
- **عوامل اقتصادية:** يعتبر الموقع الجيوستراتيجي للجزائر ومساحتها الكبيرة وكثافتها السكانية حافزا مهما لرغبة الشركات التركية للاستثمار فيها لأنها تمثل سوقا استهلاكيا مهما للمنتجات التركية. من جهة اخرى تعتبر الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي؛ ونظرا لضرورة تنويع مصادر الطاقة لأي بلد تسعى تركيا في الحفاظ على مكانتها الجوهريّة بوصفها نقطة عبور للغاز الطبيعي إلى أوروبا وأن تصبح مركزا رئيسا لنقل الغاز.
- **العوامل التاريخية والثقافية:** تمتد العلاقات الجزائرية التركية إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر؛ الشيء الذي أنتج هوية ثقافية متشابهة بين الشعبين، هذا بسبب طول فترة التواجد العثماني الذي أدى إلى امتزاج الشعوب والقبائل تحت راية الدين الاسلامي. كما تبين الدراسات التاريخية دعم الدولة التركية للثورة الجزائرية بعدة طرق كدعمها لجهة التحرير بالأسلحة، وسمحت لم بإنشاء مكتب إعلامي بأنقرة، وصوتت لمصلحة الجزائر في الأمم المتحدة في فبراير 1957 وديسمبر 1957 و1960 و1962.

2. واقع العلاقات التركية الجزائرية

تتشترك كل من الجزائر وتركيا في عدّة معايير من القيم والموروثات الثقافية والدينية والتاريخية، مما يجعل تكوين علاقات سياسية واقتصادية أمر حتمي ونفعي للطرفين تحت مبدأ رابح رابح. تتوفر كلا البلدين على عدّة ركائز ودعامات اقتصادية وإمكانيات جغرافية وطبيعية وبشرية تؤهلها لأن يكونا شريكين في الكثير من المجالات.

تحظى الجزائر باهتمام بالغ من طرف الحكومة التركية وقاداتها يأتي هذا الاهتمام ضمن توجه القادة الأتراك نحو بناء علاقات تكامل لما تمتاز به الجزائر من إمكانيات ومؤهلات تخولها لأن تكون دولة محورية في فضاءها الجيوسياسي، حيث تعتبر الجزائر بوابة تركيا نحو دول شمال افريقيا ويتجلى هذا التوافق والانسجام من خلال ابرام عدّة اتفاقيات تخص قضايا عربية واسلامية وافريقية. (بوساحة و غراب، 2019، صفحة 195)

- في هذا الصدد تم إبرام العديد من الاتفاقيات والتعاونات بين الجزائر وتركيا ونذكر منها ما يأتي:
- **التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني** 20 أكتوبر 1983: وقع على الوثيقة الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية عبد الحميد سنوسي بركسي و سفير تركيا بالجزائر عدنان كيسي. وعلى أساس

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :إقليميا ودوليا

هذه الاتفاقية تقوم الوكالة التركية للتعاون و التنسيق بالجزائر بتطبيق العديد من مشاريع التعاون سيما في مجال ترميم التراث الثقافي الجزائري بالشراكة مع القطاعات الجزائرية المعنية، كما يشمل الاتفاق وضع لجنة ادارة مختلطة لكل مشروع تعاون مع تحديد مراحل دقيقة للتركيب و تطبيق مشاريع التعاون الثنائي". كما يتعلق الاتفاق أيضا بتوسيع مجال التعاون ليشمل مجالات حماية التراث الثقافي والتربية و البحث العلمي و تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية و تثمين الموارد المائية و التنمية الفلاحية و الحضرية و غيرها. (الإذاعة الجزائرية، 2015)

• **معاهدة الصداقة والتعاون الجزائري التركي:** وقعت كل من الجزائر وتركيا معاهدة صداقة وتعاون في ماي 2006، والتي ساهمت في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة نسبة الاستثمارات التركية في الجزائر. حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر الشركاء التجاريين في إفريقيا. وفي 2014 وقعت الدولتان اتفاقية من أجل تمديد تزويد الجزائر لتركيا بالغاز المسال عشرة سنوات أخرى مع زيادة بنسبة 50 بالمئة. (سلطاني، 2022، صفحة 68)

• **اتفاقية شراكة 10 نوفمبر 2021:** وقعت الجزائر وتركيا، اتفاقية للتعاون في مجال الصحة البيطرية، وتم التحضير فيه لخمس اتفاقيات أخرى في قطاعات عدة بين البلدين. وتختص أولى الاتفاقيات، بحماية المستهلك ومراقبة نوعية المنتجات، أما الثانية فتتعلق باتفاق تعاون في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. أما الاتفاقية الثالثة فتتعلق بمذكرة تفاهم لإنشاء الغرفة الجزائرية التركية للتجارة والصناعة، في حين أن الاتفاقية الرابعة عبارة عن مذكرة تفاهم بين المدرسة العليا للقضاء بالجزائر، وأكاديمية العدل التركية. وتتعلق الاتفاقية الأخيرة بمذكرة تفاهم في مجال البيئة. (جبريل، 2021)

15 اتفاقية 16 ماي 2022: وقعت حكومة الجمهورية التركية مع نظيرتها الجزائرية، الإثنين، 15 اتفاقية تعاون في مجالات مختلفة.

وجرى التوقيع على الاتفاقيات، في المجمع الرئاسي التركي بالعاصمة أنقرة بحضور زعمي البلدين رجب طيب أردوغان وعبد المجيد تبون.

وفي هذا الإطار، وقع وزير الخارجية التركي مولود تشاوشوش أوغلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمضان لمامرة، اتفاق بشأن فتح مدرسة دولية تركية في الجزائر.

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :إقليميا ودوليا

ووقعت وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية التركية دريا يانك، ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كوثر كريكو، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الخدمات الاجتماعية.

كما وقع وزير البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي التركي مراد قوروم، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال البيئي.

ووقع وزير الموارد والطاقة التركي فاتح دونماز، ووزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التعدين.

وكذلك تم التوقيع على مذكرة تعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من قبل وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة.

ووقع وزير الثقافة والسياحة التركي محمد نوري أرسوي، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، اتفاقية حول افتتاح مراكز ثقافية في تركيا والجزائر.

كما وقع وزير التعليم التركي محمود أوزر، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التربية والتعليم.

ووقع وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وراك، مع وزير المشروعات الصغيرة في رئاسة الوزراء الجزائرية نسيم ضيافات، مذكرة تفاهم في مجال الأعمال التجارية الصغيرة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات التكنولوجيا والابتكار، من قبل وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى وراك، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري، عبد الباقي بن زيان.

ووقع وزير الزراعة والغابات التركي وحيد كيريشيتشي، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصيد البحري والاستزراع المائي.

ووقع وزير التجارة التركي محمد موش، ووزير الصناعة الجزائري أحمد زغدار، مذكرة تفاهم حول اعتماد الحلال بين البلدين.

وفي مجال الأشغال العامة تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل وزير النقل والبنية التحتية التركي عادل قره إسماعيل أوغلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة.

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :إقليميا ودوليا

كذلك وقع رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين ألتون، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، بروتوكول تعاون في مجال الإعلام بين البلدين.

ووقع رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركي رفعت حصارجي أوغلو، و رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة شباب الطيب، مذكرة تفاهم بشأن إنشاء منتدى غرفة التجارة والصناعة التركية الجزائرية. (قبلان، 2022)

أكد وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي فاتح دونماز في زيارته للجزائر يوم 10 نوفمبر 2022 إلى مساعي الجمهورية التركية إلى رفع الاستثمارات والمبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا إلى 10 ملايين دولار. وأشار إلى وجود رغبة تركية في أن تتوسع مجالات الاستثمارات التركية في الجزائر، من القطاعات الحالية في البناء والنسيج والصناعات الكيماوية والتعدين، إلى إقامة فرص شراكة ثرية في قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، باستغلال الزخم الذي تعرفه العلاقات الجزائرية-التركية في السنوات الأخيرة، في مجال الطاقة، على ضوء العلاقة التي تربط بين "سوناطراك" والشركة التركية "بوتاش"، في مجال الغاز والبتروكيماويات. (عثماني، 2022)

كما أكد وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، أنه جرى تقييم مستويات الشراكة بين البلدين في مجال الطاقة والمناجم، والتي وصفها بـ"الممتازة"، منذ انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية-التركية الحادية عشرة، ومنتدى رجال الأعمال المخصص للطاقة والمناجم في غضون عام 2021 في الجزائر، مشيراً إلى أنّ هناك امكانية للشراكة بين شركتي سوناطراك الجزائرية، وبوتاش التركية، في مجال التنقيب في عرض البحر والتكوين وفي تسويق الغاز والبتروكيماويات. وتم في السياق عقد اجتماع بين وكالة المصلحة الجيولوجية الجزائرية، والوكالة التركية لتطوير المناجم لدراسة إمكانية إنشاء شركة جزائرية-تركية في مجال تطوير المناجم. (عثماني، 2022)

وتطورت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بشكل كبير، وباتت تركيا في المرتبة الأولى على لائحة الدول التي تستثمر في الجزائر، حيث تجاوزت الأربعة مليارات دولار، وبلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب الخمسة مليارات دولار في السنة. وتعمل 800 شركة تركية ناشطة في السوق الجزائرية، كما تعد الجزائر ثاني شريك تجاري لتركيا في القارة الأفريقية بعد مصر. (عثماني، 2022)

3. عرض نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها وتحليلها:

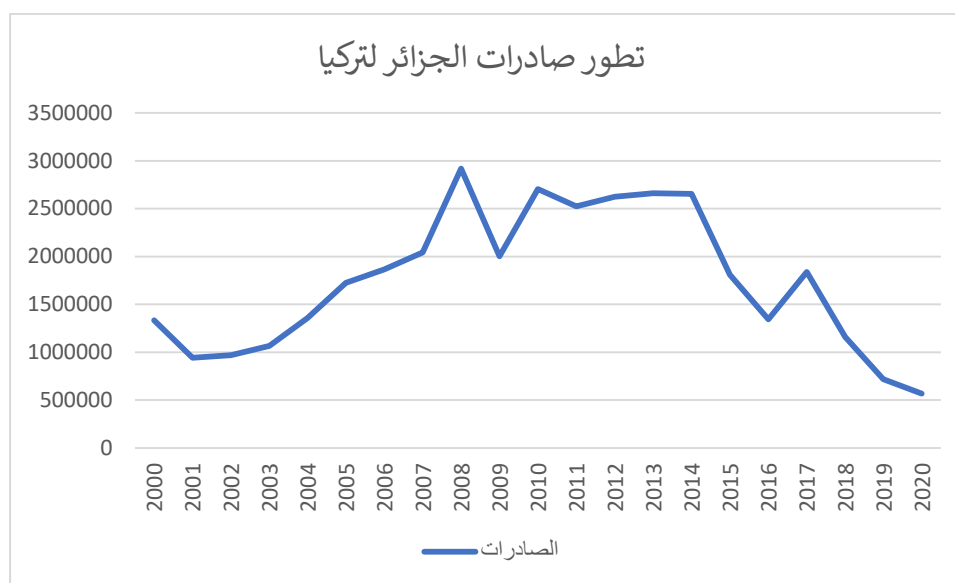
في هذه الدراسة سنعتمد على نموذج مكون من مجموعة من المتغيرات الموضحة بالصيغة الرياضية

التالية: $\log \text{Exp} : f(\log \text{GDP/hab} ; \log \text{Dist} ; \log \text{Pop})$

وللقيام بالدراسة استخدمنا نموذج الجاذبية لقاعدة بياناتية مكونة من 21 سنة كفترة زمنية (2000-2020)

1.3. دراسة تحليلية لصادرات الجزائر لتركيا خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم 1: تطور الصادرات الجزائرية لتركيا خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات CNIS

يمثل الشكل اعلاه تطور صادرات الجزائر لتركيا خلال الفترة (2000-2020)، نلاحظ ان هذه الصادرات في تزايد مستمر يتخلله انخفاض حيث بلغت سنة 2000 حوالي 1332 مليون دولار امريكي لتتخفص بعدها سنة 2001 وتبلغ 940 مليون دولار امريكي وهي ادنى واقل قيمة لها خلال فترة الدراسة، يعود هذا الانخفاض الى التراجع الذي عرفته اسعار البترول. لتعود بعدها وترتفع سنة 2003 حيث بلغت 1228 مليون دولار امريكي، واصلت قيمة الصادرات الجزائرية لتركيا في الارتفاع حيث سجلت سنة 2008 ما يبلغ 2918 مليون دولار امريكي ويعود هذا الارتفاع في الصادرات الى ارتفاع اسعار البترول التي

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :اقليميا ودوليا

وصلت الى 140 دولار امريكي للبرميل ،ولكنها انخفضت سنة 2009 لتسجل ما قيمته 2002 مليون دولار امريكي من الصادرات ويعود هذا التراجع في الصادرات الى الانخفاض الملحوظ لأسعار البترول خلال الربع الاخير لسنة 2018 وبداية سنة 2019 بسبب تداعيات الازمة المالية سنة 2008 .ثم عادت هذه الصادرات للارتفاع لتصل الى اعلى قيمة لها سنة 2012 مقارنة بسنوات الدراسة حيث بلغت 3041 مليون دولار امريكي .بعدها بدأت بالانخفاض مسجلة تراجع ملحوظ مقارنة مع السنة الماضية وواصلت هذه الصادرات بالتراجع لتتخفص بصورة كبيرة سنة 2016 وتصل الى 1232 مليون دولار امريكي وذلك راجع الى الانخفاض الكبير في اسعار البترول لتبدأ بعدها في الارتفاع لتصل الى 2318 مليون دولار امريكي سنة 2018 اما السنتين الاخيريتين فشهدت انخفاض اكبر وهذا بسبب تفشي جائحة كورونا واغلاق المعابر التجارية نسبيا .

2.3. نتائج تقدير نموذج الجاذبية للصادرات: نتائج التقدير باستخدام برنامج Stata موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 1: معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام نموذج الجاذبية الاساسي والمعدل للصادرات

المتغير التابع : يمثل الواردات الجزائرية من تركيا : (imp)			
المتغيرات التفسيرية	العوامل	معامل التحديد R_Squared	0,89
الثابت (C)	24,071	Adjusted R_Squared	0,8533
	*0,82	F-statistic	24,26
pop	11,001	احصائية F- statistic	0,0000
	*0,256		
popdz	12,456-		
	*0,101		
gdphabdz	1,051		
	*0,058		
gdphab	0,34		
	*0,5467		
dist	4,356-		
	*0,881		

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات stata

2.2.3. تقييم نموذج الجاذبية المعدل للصادرات:

1.2.2.3. تقييم النموذج من الناحية الاحصائية:

• المعنوية الفردية للمتغيرات التفسيرية:

تشير النتائج الى ان كل المتغيرات التفسيرية ان دلالتهم الاحصائية اكبر من 0,05 مما يعني ان ليس لهما دلالة احصائية في النموذج.

• الدلالة الاحصائية للنموذج:

تشير قيمة احصائية اختبار فيشر ($ProbaF=0,000$) وهي اقل تماما من 5%، وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات الجزائرية لتركيا والمتغيرات المستقلة وهذا دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

• معامل التحديد المصحح:

تشير النتائج ان قيمة معامل التحديد المصحح للنموذج المدروس ($Adjusted = 0,8533$) ($R_Squared$)، تعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 85,33% من التغير الحقيقي في المتغير التابع وهو الصادرات الجزائرية مع تركيا.

2.2.2.3. من الناحية الاقتصادية:

- يتضح من النتائج ان نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي للجزائر وتركيا لهما علاقة طردية بالصادرات وهو ما يؤكد الفرضية الاولى حيث ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لتركيا ب 1% يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة 0,34% وهذا راجع لكون زيادة دخل الفرد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع سواء كانت مستوردة أو لا وبالتالي زيادة في نسبة الاستيراد التركي من الجزائر، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر فكل زيادة له ب 1% تؤدي الى زيادة نسبة الصادرات ب 1,05% ويفسر هذا بان الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي مرتبط بتحسن الاوضاع في البلاد والتي بدورها مرتبطة بتحسن جانب من جانب الصناعة والتصدير.

- اما بالنسبة للمسافة بينهما فهي تؤثر سلبا كما هو متوقع فكلما زادت المسافة بين البلدين زادت تكاليف النقل وبالتالي تأكيد الفرضية الثانية، فوجدنا انه كلما زادت هذه المسافة بنسبة 1% انخفض حجم التجارة الخارجية بنسبة 4,35% وتعكس هذه النتائج قانون الجاذبية في التجارة الدولية

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :إقليميا ودوليا

- اما معامل السكان فقد وجدناه موجب بالنسبة للتركيا كما هو متوقع حيث تشير النتائج الى زيادة حركة الصادرات السلعية الى الدول التي لها ارتفاع في عدد السكان وهذا راجع الى ازدياد احتياجات الدول مع ارتفاع عدد السكان وبالتالي تلجأ الدول المستوردة لتلبية احتياجات الطلب المحلي المتزايد من الاسواق الخارجية.

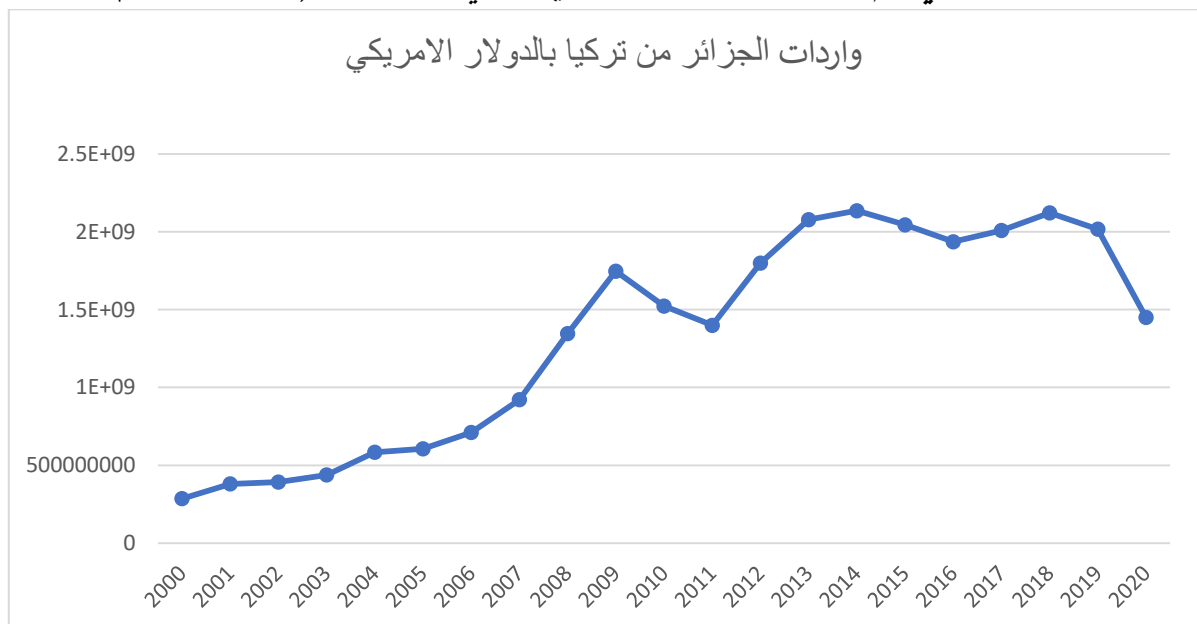
- بالنسبة للثابت C فهو يعبر عن صافي الصادرات الجزائرية بدون أي متغيرات تفسيرية مؤثرة.

وعليه يكون نموذج الجاذبية المعدل للصادرات الجزائرية لتركيا كالتالي:

3.3.دراسة قياسية لواردات الجزائر من تركيا:

1.3.3.دراسة تحليلية لتطور واردات الجزائر من تركيا

الشكل البياني رقم 2: تطور الواردات الجزائرية لتركيا خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات CNIS

يمثل الشكل اعلاه تطور واردات الجزائر من تركيا خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ ان واردات الجزائر من في تزايد مستمر من سنة 2000 حيث بلغت 286 مليون دولار امريكي الى غاية سنة 2009 حيث بلغت 1746 مليون دولار امريكي وهذا نتيجة الاصلاحات التي قام بها الاقتصادي التركي كمال درويش

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :اقليميا ودوليا

باشاد من صندوق النقد الدولي ،كما ساند اردوغان خلال هذه الفترة وزير المالية علي باباجان في تقوية سياسات الاقتصاد الكلي وذلك بمحاولة اجتذاب المزيد من المستثمرين الاجانب الى تركيا وازالة العديد من الضوابط الحكومية كما اطلقت تركيا في فترة 2005-2009 مبادرة الخصخصة .
بتنخفض بعدها سنة 2011 و تصل الى 1398 مليون دولار امريكي نظرا لما شهده النصف الثاني من عام 2011 من تراجع في معدلات اداء النمو العالمي كما عرفت انخفاضا اخر سنة 2016 فلم يكن عاما سهلا على الاقتصاد العالمي خاصة والاقتصاد الشرق اوسطي خاصة اذ توالى الازمات منذ بدايته وحل الشلل والجمود في بعض البلدان وعكست الازمات السياسة وهن وضعف الهياكل الاقتصادية في تلك البلدان بعدما الفت بظلالاها على البلدان ، لترتفع بعدها وتصل الى 2120 مليون دولار امريكي سنة 2018 اما سنتي 2019 و2020 فعرفت انخفاضا ملحوظا وهذا بسبب الاثار الناتجة على تفشي وباء الكوفيد وغلق الدول على نفسها .

4.3. نتائج تقدير نموذج الجاذبية للواردات:

جدول رقم 2: معلمات نموذج الدراسة المقدر باستخدام نموذج الجاذبية الاساسي والمعدل للصادرات

المتغير التابع : يمثل الواردات الجزائرية من تركيا : (imp)			
المتغيرات التفسيرية	العوامل	معامل التحديد R_Squared	0,956
الثابت (C)	-48,991	Adjusted R_Squared	0,9413
	0,016*	F-statistic	65,154
pop	14,762	احصائية F- statistic	0,0000
	0,104*		
popdz	-8,079		
	0,235*		
gdphabdz	1,281		
	0,015*		

-0,434	gdphab
0,393*	
0,03	dist
0,933*	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات stata

1.4.3. تقييم نموذج الجاذبية للواردات:

1.1.4.3. تقييم النموذج من الناحية الاحصائية:

• المعنوية الفردية للمتغيرات التفسيرية:

تشير النتائج الى ان المتغيرات التفسيرية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر، الثابت) ان دلالتهم الاحصائية اقل من 0,05 مما يعني ان لهما دلالة احصائية في النموذج وهذا دليل على قدرتهم الكبيرة في تفسير الصادرات.

اما المتغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لتركيا ،عدد السكان في كل من الجزائر وتركيا والمسافة بين البلدين لم تكن لهما معنوية احصائية في النموذج حيث قدرت قيمة الاحتمال لكليهما على التوالي ب (0,393،0,104،0,235،0,933).

• الدلالة الاحصائية للنموذج:

تشير قيمة احصائية اختبار فيشر (ProbaF=0,000) وهي اقل تماما من 5%، وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات الجزائرية لتركيا والمتغيرات المستقلة وهذا دلالة على المعنوية الكلية للنموذج.

• معامل التحديد المصحح:

تشير النتائج ان قيمة معامل التحديد المصحح للنموذج المدروس (Adjusted =0,9413) (R_Squared) ،تعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 94,13% من التباين في المتغير التابع وهو الواردات الجزائرية من تركيا.

• الثابت:

فكانت دلالاته الاحصائية اقل من 0,05 اي انه معنوي عند هذه العتبة

2.1.4.3. من الناحية الاقتصادية:

الملتقى الدولي: الشراكة الجزائرية التركية وانعكاساتها على قضايا الامن والتنمية :إقليميا ودوليا

- يتضح من النتائج ان نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي للجزائر له علاقة طردية بالواردات وهو ما يؤكد الفرضية الاولى حيث ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للجزائر ب 1% يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة 1,28 % وهذا راجع لكون زيادة دخل الفرد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع سواء كانت مستوردة أو لا وبالتالي زيادة في نسبة الاستيراد

- اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للتركيا فله علاقة طردية بالواردات ويمكن تفسير ذلك بان الزيادة في نصيب الفرد من الناتج تعني زيادة استهلاك المستهلك التركي للسلع التركية وبالتالي توجيه السلع للمستهلك الداخلي بدل الخارجي , والقيمة -0,43- تعني ان كل زيادة له ب 1% تؤدي الى نقص نسبة الواردات ب 0,43%.

- اما بالنسبة للمسافة بينهما فهي تؤثر ايجابا عكس ما هو متوقع فالمسافة بين البلدين لم تؤثر على حجم التبادل بينهما بالعكس هي ذو تاثير ايجابي وهذا يدل على قوة العلاقة التجارية بين البلدين ،فوجدنا انه كلما زادت هذه المسافة بنسبة 1% زادت حجم التجارة الخارجية بنسبة 0,03% .

- اما معامل السكان فقد وجدناه موجب بالنسبة تركيا راجع الى ارتفاع عدد السكان يؤدي لزيادة القيد العاملة وبالتالي زيادة التصنيع ومنه زيادة السلع المصدرة

- بالنسبة للثابت C فهو يعبر عن العوامل الخارجية التي يصعب تحديدها وتؤثر سلبا على الواردات اي هو صافي الواردات الجزائرية بدون أي متغيرات تفسيرية مؤثرة.

وعليه يكون نموذج الجاذبية المعدل للصادرات الجزائرية لتركيا كالتالي:

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا خلال الفترة (2000-2020) مستخدمين نموذج الجاذبية وبعد تقدير النموذج قياسيا توصلنا الى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

1.5. النتائج:

- الصادرات الجزائرية تتأثر ايجابا بحجم النشاط الاقتصادي للدولة الشريكة تجاريا (تركيا) ممثلة بالناتج المحلي الاجمالي عكس الواردات الجزائرية و التي تتأثر سلبا به .
- وجود علاقة عكسية بين المسافة الجغرافية وحجم التبادل التجاري الجزائري مع تركيا.
- لعدد السكان للجزائر تأثير ايجابي سواء على الصادرات او الواردات اما عدد السكان بتركيا فله تأثير سلبي على حجم الصادرات الجزائرية.

2.5. التوصيات:

- بعد هذه النتائج و من خلال القراءات المتعددة ارتأينا الى تقديم بعض التوصيات المتعلقة بموضوعنا في النقاط التالية:
- الاخذ بعين الاعتبار فترة زمنية طويلة للحصول على نموذج قياسي امثل.
 - العمل على تهيئة البنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية ،الموانئ والمطارات لتسهيل عملية التبادل التجاري وبالتالي خفض حجم نفقة التبادل وتقليل الاثر السلبي لها على حجم الصادرات .
 - بناء نموذج قياسي بعدد اكبر من المتغيرات التفسيرية لمقارنة مدى تأثير كل منهم على حجم الصادرات والحصول على نموذج اقوى.

الملاحق:

. reg exp gdphabdz gdphab popdz pop dist

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	21
				F(5, 15)	=	24.26
Model	.736409578	5	.147281916	Prob > F	=	0.0000
Residual	.09104767	15	.006069845	R-squared	=	0.8900
				Adj R-squared	=	0.8533
Total	.827457248	20	.041372862	Root MSE	=	.07791

exp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
gdphabdz	1.051932	.5119398	2.05	0.058	-.0392421	2.143106
gdphab	.3402846	.5523103	0.62	0.547	-.836937	1.517506
popdz	-12.45695	7.124279	-1.75	0.101	-27.64199	2.728091
pop	11.00161	9.321232	1.18	0.256	-8.866124	30.86935
dist	-4.356728	28.62055	-0.15	0.881	-65.35999	56.64653
_cons	24.07165	105.3047	0.23	0.822	-200.3799	248.5232

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	21
				F(5, 15)	=	65.15
Model	1.67121604	5	.334243207	Prob > F	=	0.0000
Residual	.076960739	15	.005130716	R-squared	=	0.9560
				Adj R-squared	=	0.9413
Total	1.74817678	20	.087408839	Root MSE	=	.07163

imp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
pop	14.76256	8.539792	1.73	0.104	-3.439571	32.9647
popdz	-8.079346	6.529138	-1.24	0.235	-21.99587	5.837183
gdphabdz	1.281643	.4665637	2.75	0.015	.287186	2.2761
gdphab	-.4345125	.4943627	-0.88	0.393	-1.488222	.6191967
dist	.0300915	.3534543	0.09	0.933	-.7232785	.7834615
_cons	-48.991	18.05486	-2.71	0.016	-87.47402	-10.50797